واتخاذ كل ما في وسعها من اجراءات سياسية، وغيرها، لاطلاق اسرى الحرب العراقية ـ الايرانية من دون ابطاء.

وقد وجّه خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبدالعزيز، ملك المملكة العربية السعودية، بالنيابة عن اخويه، جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، رسالة الى القادة العرب، مرفقاً بها التقرير الذي اعدّته اللجنة الثلاثية العربية العليا، والذي تضمّن تقويم القادة الثلاثة للوضع الراهن على الساحة اللبنانية، وتوصياتهم في شأن الخطوات الواجب اتخاذها للمساعدة على تنفيذ اتفاق الطائف وتدعيم الشرعية اللبنانية. وقد بحث المؤتمر، في ضوء ذلك، في الابعاد المختلفة للازمة اللبنانية، وانعكاساتها على لبنان وعلى الامة العربية، كما عرض الخطوات والاجراءات التي تمّ تحقيقها في لبنان، منذ توقيع وثيقة الوفاق الوطني التي تمّ التوصل اليها في اجتماعات النواب اللبنانيين، في الطائف، تحت رعاية اللجنة الثلاثية. وقد عبّر المؤتمر عن ألمه العميق للاحداث الدامية التي تجرى في لبنان، وتحسّسه بمعاناة الشعب اللبناني. وأكد ان الاقتتال ليس حلاً للأزمة اللبنانية، ولا يمكن الاّ ان يؤدي الى المزيد من تعقيد الازمة واستمرارها، بما ينعكس سلباً على وحدة الدولة والشعب والمؤسسات، ويعيق مسيرة الانقاذ والوفاق والسلام، التي تحرص القمة العربية على استمرارها، من اجل انهاء المأساة، وعودة الامن، والاستقرار، والازدهار، الى لبنان. كما أعرب عن أسفه الشديد لقيام عقبات امام مسيرة السلام والوفاق التي انطلقت بوضع وثيقة الوفاق الوطني، مؤكداً مواصلة دعمه للسلطة اللبنانية الشرعية، واستعداده الكامل لبذل كل ما يمكن لانهاء المأساة اللبنانية. كما دان المؤتمر الاعتداءات المتكررة التي تقوم بها اسرائيل الى الاراضي اللبنانية. وعبّر عن تقديره البالغ لصمود المواطنين في الجنوب اللبناني المحتل، والذين يواصلون، بشجاعة، مقاومتهم للاحتلال الاسرائيلي والاعتداءات الصهيونية المتكررة على أراضيهم. وفي هذا الاطار، دعا المؤتمر المجتمع الدولي الى العمل من اجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن الداعية الى انسحاب القوات الاسرائيلية من [على] الاراضي اللبنانية، وبخاصة القرار الرقم ٤٢٥.

ومن جانب آخر، فقد أكد المؤتمر... ان اتفاق الطائف هو الاطار المناسب للمحافظة على مصالح جميع اللبنانيين من دون استثناء، وعلى انه يشكّل السبيل [الى] اخراج لبنان من دوّامة العنف، وتحقيق الامن والسلام فيه. وفي هذا الصدد، طلب المؤتمر من اللجنة الثلاثية العربية العليا العمل على مواكبة تنفيذ اتفاق الطائف؛ وأكد مواصلة دعمه لجهود اللجنة، واستعداده للقيام بكل ما تحتاج اليه مسيرة السلام في لبنان، حتى يتسنّى لهذا البلد الشقيق استعادة وحدته واستقلاله، وبسط سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها على الاراضي اللبنانية كافة. كما قرر المؤتمر الدعوة الى انشاء صندوق دولي لمساعدة لبنان، وتمكينه من احياء مؤسساته، وتشغيل مرافقه العامة، واعادة بناء البنية الاساسية، ومساندة لبنان في جهوده لاعادة الاعمار واستعادة العافية لهياكله الاقتصادية. ودعا المجتمع الدولي الى المساهمة الفعّالة في هذا الصندوق.

وادراكاً من المؤتمر ان التحدي الاكبر الذي تواجهه الامة العربية، في العقد الاخير من القرن العشرين، هو تحدٍ علمي، وحضاري، لكسب رهان المستقبل، والمساهمة الفاعلة، من جديد، في اغناء الحضارة الانسانية، على أساس من التفاهم الدولي القائم على التسامح والصداقة والتعاون السلمي؛ وانطلاقاً من حق الشعوب غير القابل للتصرّف في التنمية الشاملة واستخدام منجزات العلم والتكنولوجيا في خدمة الانسان؛ يؤكد المؤتمر حق الامة العربية، غير القابل للتصرف، في التنمية واستخدام العلم والتكنولوجيا لمصلحة المواطن العربي، والانسانية جمعاء. ويرفض المؤتمر كل السياسات الرامية الى تحجيم النهوض العلمي، والتقني، للامة العربية، باعتبارها اعمالاً عدائية تتعارض مع الحق الانساني المشروع للعرب في توفير الحياة الحضارية العصرية اللائقة، وبما يخدم السلم والامن والاستقرار؛ وينبّه الى ان أية اجراءات فردية، أو جماعية، تتخذ ضد قطر عربي أو أكثر، من شأنها وضع قيود خاصة تعيق نقل التكنولوجيا الى أي بلد عربي، توجب اتخاذ مواقف عربية تضامنية مناسبة، حفاظاً على المصالح العربية. كما يدعو المؤتمر الدول المتقدمة الى تسهيل نقل التكنولوجيا الى الدول العربية، على قدم المساواة مع الامم الاخرى، وبما يتناسب مع المصالح المتبادلة بين الدول العربية وتلك الدول.

ان الدول العربية، في الوقت الذي تؤيد المساعي الدولية الى نزع اسلحة الدمار الشامل لتأمين السلم والحياة الطبيعية للانسانية، هذه المساعي التي